الدّراسة المقطعيّة في التراث

من إشارات النّحاة واللّغويين إلى تنظير الفلاسفة المسلمين

د/ المهدي بوروبة
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد ـ تلمسان

هذه الدّراسة محاولة متواضعة الهدف منها بعث تلك الجهود الخاصة بالدراسة المقطعية، التي بثّها أئمة اللّسان العربي في مختلف مصادر التراث اللغوية و الفلسفية على اختلاف مستوياتها البحثية، إذ العائد إلى موروثنا الصّوتي والمنقب في مظانّه يكتشف أنّ النحاة واللّغويين بخاصة، لم يولوا الدراسة المقطعية اهتماماً كبيراً، ولم يلق هذا النوع من البحث حظاً وافراً من عنايتهم شأنه في ذلك شأن جلّ الظواهر الأدائية – أي ما فوق التقطيعية– كالنّبر والتّنغيم.

غير أنّ غياب دراسة مقصودة من هذا النوع في تراثنا اللّساني، كما جسّده النحاة واللغويون، لا يعني مطلقاً إغفال أو عدم التفات هؤلاء الأئمة إلى المعالجة المقطعية للأنسجة اللّغوية في اللّغة العربية، بل لقد وصلتنا منهم إشارات مهمة يمكن عدّها إرهاصات أولى في هذا المجال، إذ الظاهر مما أوردته بعض المصادر أنّ فكرة تجزئة الكلام إلى مقاطع فكرة أصيلة عند العرب، وأنّ منبعها يمتدّ ـ فيما نخاله ـ إلى تلك المرحلة الطّويلة التي عاشت فيها العربيّة

لغة شفهيّة تعتمد في نقل صنائع أهلها ومنجزاتهم على المشافهة والسّماع. وقد ساهمت هذه الطّبيعة في تنقية أصوات العربيّة من كلّ ما يحدّ من انسيابها، أو يقف دون توارد مقاطعها في إيقاعٍ موسيقيّ جذاب،[1] ممّا يوحي بأنّ مذهب العرب في التّلقين يقوم على نسقٍ إيقاعيٍّ منغّم، لأنّ ذلك يساعد الذاكرة على الحفظ والتّخزين، كما يُعينها على سرعة الاستحضار.[2]

و هكذا دفعت سيطرة الطّبيعة الموسيقيّة على العربيّة بعض الدّارسين قديماً إلى القول: إنّ تجزئة الخليل لبحور الشّعر العربيّ تكاد تكون مسموعة من العرب أنفسهم، ومنبهة ذلك ما أورده أبو الحسن الأخفش نقلاً عن الحسن بن يزيد، الذي سأل الخليل عن مصدر تحصيله علم العروض قائلاً له: «هل عرفت له أصلاً ؟» فأجابه: «نعم»، ثمّ أفصح عن ذلك بقوله: مررت بالمدينة حاجّاً، فبينما أنا في بعض طرقاتها، إذ أبصرت بشيخٍ على باب يعلّم غلاماً، وهو يقول له: قلْ:

نعم لا – نعم لا لا – نعم لا – نعم نعم

نعم لا – نعم لا لا – نعم لا – نعم لا لا

... فدنوت منه فسلّمت عليه، وقلت له: أيّها الشّيخ ما الذي تقوله لهذا الصّبي ؟ فذكر أنّ هذا العلم شيء يتوارثه هؤلاء الصّبية عن سلفهم، وهو علم عندهم يسمى التّنعيم، لقولهم فيه نعم،[3] ثمّ أنهى الخليل وصفه لهذه الحادثة بقوله: «فحججت، ثمّ رجعت إلى المدينة فأحكمتها».[3]

ومن النّصوص التي تدعو على التّسليم كذلك بأصالة تقطيع الكلام إلى أجزاء إيقاعيّة في العربيّة ما أورده الباقلاني، نقلاً عن أبي العبّاس ثعلب الذي علّق على طريقة العرب في

(1) ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب، رسالة تقدّم بها الباحث المهدي بوروبة إلى قسم اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بجامعة تلمسان لنيل درجة دكتوراه عام 2002 .

(2) هندسة المقاطع الصّوتيّة، د/ عبد القادر عبد الجليل، ط1, 1998, دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان. ص: 23.

(3) كتاب القوافي، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق عزّة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق،سوريا، د،ت ص: 7- 8 ، وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 23.

تلقين ناشئتها الشّعر، فقال: «إنّ العرب تعلّم أولادها قول الشّعر بوضع غير معقول، يوضع على بعض أوزان الشّعر، كأنّه على وزن:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ.

ويسمّون ذلك الوضع **(المتير)**، واشتقاقه من المتر وهو الجذب أو القطع، يُقال: مترت الحبل، أي قطعته أو جذبته».(4)

وتردّدت في تعابير بعض النّحاة واللّغويّين عبارتا حروف المقطع والحروف المقطّعة قاصدين بهما الحروف المفردة في مقابل المتّصلة أو المجموعة. ويبدو هذا فيما ذكره الفراء حين عرض لعامل الرّفع في لفظة (كتاب) من قوله تعالى: ﴿المص كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (5) وقوله: ﴿الر كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُهُ﴾،(6) فرأى أنّ عامل الرّفع في هذا اللّفظ «حروف الهجاء التي قبله كأنّك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً».(7)

وعلّق الفراء في موطن آخر من كتابه على الرّأي القائل: «كيف جاءت حروف ﴿المص﴾ و﴿كهيعص﴾ مختلفة، ثمّ أنزلا منزل با تا ثا، وهي متواليات ؟»، بقول يوضح فيه المقصود من إيراد هذه الحروف مختلفة متفرّقة أو الإتيان بها متتابعة متوالية، فنصّ على أنّه «إذا ذكرن متواليات دللن على أنّ: أ ب ت ث بعينها مقطّعة، وإذا لم يأتن متواليات دللن على الكلام المتّصل لا المقطّع».(8)

فقد استعمل التّقطيع هنا مقابلاً للتّأليف أو الكلام المتّصل على حدّ تعبيره، وإن كان عرضه لهذه الحروف يتقاسمه نوعان من هذه المقاطع، أحدهما متوسط مفتوح، لأنّه تشكّل من **صامت ومصوت طويل**. وذلك كما في قوله: «... ثمّ أنزلا منزل با تا ثا». أمّا الآخر، فمن

(4) إعجاز القرآن،للباقلاني، تحقيق السيد أحمد سقر، دار المعارف، ط:5 ، د.ت، ص: 63.

(5) الآية 2 من الأعراف.

(6) الآية 1 من هود.

(7) معاني القرآن، الفراء يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النـجار وأحمد يوسف نجاتي، ط2 عام الكتب بيروت لبنان 1955 ص: 318/1.

(8) نفسه، ص: 319/1.

النّوع القصير المفتوح، لأنّه انبنى من **صامت** يعقبه **مصوّت قصير**، وذلك كما يظهر في قوله إنّ: «أ ب ت ث بعينها مقطّعة».

وعلى نحو ما رأينا عند الفراء نصادفه كذلك عند ابن قتيبة متخذاً السّياق نفسه للإفصاح عن مراده. فقد علّل تصدير الله عزّ وجل بعض السّور بتلك الحروف المقطّعة بقوله: «يجوز أن يكون الله عزّ وجلّ أقسم بالحروف المقطّعة كلّها، واقتصر على ذكر بعضها من ذكر جميعها فقال: ﴿ **الم** ﴾ وهو يريد جميع الحروف المقطّعة».(9)

وتطالعنا بعض معاجم المؤلفات بكتب تحمل عنوان المقاطع، نذكر منها هنا ما أورده ابن النّديم الذي نصّ على أنّ أبا حاتم السجستاني (ت 255 هـ) ألّف كتاباً عنوانه **المقاطع**. غير أنّنا لا نستطيع أن نقطع بطبيعة المادة التي يحملها، لأنّه من الكتب المفقودة التي لم تصل إلينا، ولكنّنا لا نستبعد أن يكون جانب منه يتحدّث عن المقاطع العربيّة وما يناط بها، وخصوصاً إذا علمنا أنّ صاحبه من اللّغويّين البارزين الذين تناولوا معظم مستويات الدّرس اللّغوي بالبحث بدءًا بالأصوات وانتهاءً بالدّلالة. فقد عدّ له صاحب الفهرست في هذا المجال ستّة وثلاثين مؤلّفاً.(10)

ويوظّف الجاحظ، وهو من معاصري أبي حاتم السجستاني، لفظة **التّقطيع** قريبة من دلالتها الفنّية المعهودة اليوم، فهي تعني عنده تجزئة الكلام. وذلك على ما يبدو في حديثه الذي بيّن فيه وظائف الصّوت فقال: «الصّوت هو آلة اللّفظ، والجوهر الذي يقوم به التّقطيع، وبه يوجد التّأليف».(11) وقال في موضع آخر مقرّراً المعنى ذاته «ولا تكون الحروف كلاماً إلاّ بالتّقطيع والتّأليف».(11) وإلى هذا الفهم مال محمد الصّغير بنّاني في تعليقه على قول

(9) تأويل مشكل القرآن، مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان 1981 ص: 300.

(10) ينظر: الفهرست، ابن النديم، محمد بن إسحاق،مكتبة الخياط، بيروت لبنان، د.ت ص: 264 ووفيات الأعيان، ابن خلكان أبي العبّاس شمس الدين أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النّهضة المصرية، القاهرة 1948 ص: 151/2.

(11) البيان والتّبيين، الجاحظ عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3 مكتبة الخانجي، القاهرة، ومكتبة الهلال بيروت 1968 ص: 79/1.

الجاحظ السّابق، فقد خلص إلى أنّه استطاع معتمداً على حسّه التّمييز بين تقطيع الحروف وتأليف الكلمات، والصّوت بوصفه ناتجاً عن حركات عضويّة يقوم بها جهاز التّصويت.[12]

وإذا عرّجنا على الدّراسات العروضيّة القديمة دون أن نضع في الحسبان المصطلح، أي المقطع، فإنّنا سنقف على تشابه لافت للانتباه بين نظام العروض العربي من جهة ونظام المقاطع الصّوتيّة، كما هو في تناول الدّرس اللّساني الحديث من جهة أخرى.[13] فقد اهتدى أصحاب النّظام الأوّل إلى التّقطيع، ونصّوا على أنّه يقتصر على ما يشمله التّحقيق الصّوتي، أو ما تؤديه آلة التّصويت على حدّ تعبير الزمخشري الذي بيّن حقيقة التّقطيع أو كيفيته فقال وكيفية التّقطيع: «أن تتّبع اللّفظ وما يؤديه اللّسان من أصداء الحروف، وتنكّب عن اصطلاحات الخطّ جانباً، فلا يلغى التّنوين، ولا الحرف المدغم، ولا واو الإطلاق، ولا ألفه، ولا ياؤه، لأنّها أشياء ثابتة في اللّفظ. وتلغى ألفات الوصل الواقعة في الدّرج، وألف التّثنية التي لاقاها ساكن بعدها وغير ذلك ممّا لا يلفظ به، وأن تنظر إلى نفوس الحركات مطلقة دون أحوالها».[14]

ويتّضح من هذا النّص اتفاق الدّرسين العروضي القديم واللّساني الحديث في كيفية تجزئة المنطوق، شعراً كان أو نثرا، إلى وحداته الأساسيّة. وكلّ ما يمكن تسجيله بين التّناولين يكمن في اختلاف تسمية الأنساق الناتجة عن التّقطيع، فهي في القديم أسباب وأوتاد وفواصل، وفي الحديث مقاطع تتباين طولاً وقصراً وفتحاً وإقفالاً.[15]

ونشر هنا إلى أنّ تراثنا الصّوتي، كما هو في تناول النّحاة واللّغويّين، قدعرف أيضاً مصطلح مقطع، ولكن بمعنى المخرج لا بمعنى syllabe.[16]

(12) النّظريات اللّسانية والبلاغية والأدبية عند الجاحظ، من خلال البيان والتبيين، محمد صغير بناني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص: 11- 112.

(13) مبادئ اللّسانيات أحمد قدور، د/ أحمد قدور، ط1، دار الفكر دمشق سوريا و دار الفكر المعاصر بيروت لبنان 1996 ص: 115.

(14) القسطاس في علم العروض، الزمخشري، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، سوريا، ط1 1977، ص: 53.

(15) كتاب القوافي، ص: 7- 8 ، والقسطاس في علم العروض، ص: 26-27 وميزان الذهب في صناعة شعر العرب، السيد أحمد الهاشمي، دار الكتاب العربي، دمشق سوريا، د.ت، د.ط، ص: 5- 6.

(16) ينظر سرّ صناعة الإعراب، ص: 9/1 وظاهرة الحرف عند اللّغويين العرب القدامى، مجلة المعجمية، العدد الثاني، تونس، 1986، ص: 55-56.

وإذا تركنا دراسة النّحاة واللّغويّين، ثمّ ولجنا تراث الفلاسفة وعلماء الكلام في قسمه المتعلّق بالدّراسة الصّوتية، وقفنا على معالجة جادّة للمقاطع العربيّة تدنو كثيراً من تلك التي نلمسها اليوم في البحث الصّوتي الحديث. فقد عرض كلّ من الفارابي* (ت 339هـ) وابن سينا (ت 428هـ) والقاضي عبد الجبّار الأسد آبادي (ت 415هـ) وابن رشد (ت 595هـ) إلى المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدّرس الحديث، كما أدركوا المقاطع الرّئيسيّة في العربيّة، وعملوا على مقابلتها بما يناظرها في الدّرس العروضي عند قدامى النّحاة واللّغويّين.

وسنركّز في هذه المعالجة على ما جاء به الفارابي بصفته واحداً من مخضرمي المئتين الثالثة والرابعة، مع الاستعانة بآراء غيره من الفلاسفة في توضيح أقواله، أو تفسير ما استعصى عليّ فهمه من كلامه، أو استكمال فكرة بدأها ثم أجلاها الذين جاؤوا بعده.

لقد تناول الفارابي المقطع بالدّراسة في نوعين من مؤلفاته، أولاها تلك التي كانت من إبداعه الخاص، ونعني هنا كتابه الضّخم الموسوم بالموسيقى الكبير الذي بلغت صفحاته ألفاً ومئتين تقريباً، وثانيتهما تتمثّل فيما نقله من اليونانية إلى العربية، ونخصّ منها هنا شرحه لكتاب العبارة لأرسطو طاليس.

فقد تطرّق الفارابي إلى المقطع مقيّداً إيّاه على أنّه حصيلة اقتران حرف غير مصوت (صامت) بحرف مصوّت (صائت)، فقال: «المقطع مجموع حرف مصوّت وحرف غير

* هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان، ولد في فاراب سنة 260 هـ وبها نشأ، وهي بلدة من بلاد الأتراك تقع على نهر جيحون أو سيحون، (1) كان عارفاً باللّغات ولوعاً بها، فبالإضافة إلى درايته بالتركية والعربية أتقن الفارسية واليونانية والسريانية وغيرها.(2) كما كان كثير التنقل بين بغداد ومصر ودمشق إلى أن وافته المنية في الأخيرة عام 339 هـ في عهد الدولة الحمدانية بقيادة سيف الدولة الذي صلى عليه رفقة نفر من أصحابه.(3)

وقد خلّف الفارابي ما يربو عن سبعة وثلاثين كتابًا معظمها مفقود أو أنّها لا تزال في بعض الخزائن والمكتبات لم يكشف عنها بعد، وذلك على ما أورده مُصدّر كتابه الموسيقى الكبير.(4)

(1) ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر بيروت لبنان، د.ت، ص: 225/4 والأعلام، خير الدين الزركلي، ط4, بيروت لبنـان، 1979, ص: 20/7 والقاموس المحيط، مادة (فرب)، ص: 112/1 وتاج العروس، مادة (فرب) ص: 584/3.

(2) وفيات الأعيان، ص: 153/5- 155 وكتاب الحروف، ص: 61 و 82 و 111.

(3) وفيات الأعيان، ص: 156/5.

(4) الموسيقى الكبير، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، تحقيق وشرح غطاس عبد المالك خشبة، ومراجعة د/ محمود أحمد الحنفي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص: 7- 8.

مصوت»،[16] ثمّ انطلق في بيان أركان هذا التّعريف مقرّراً أنّ «الحروف منها مصوّت، ومنها غير مصوّت، والمصوّتات منها قصيرة ومنها طويلة»،[17] وخلص بعد عرض هذه العناصر إلى تعريف المقطع بوصفه نسقاً صوتياً داخل تيار الكلام، مع تحديد أنواعه التي تنسج منها كلمات العربيّة، فقال: «كلّ حرفٍ غير مصوّت أُتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنّه يسمى المقطع القصير ... وكلّ حرفٍ غير مصوّت قرن به مصوّت طويل، فإنّا نسمّيه المقطع الطويل»،[18] ثمّ حاول الفارابي ربط كلامه بما كان سائداً في الدّراسات العربيّة القديمة، فرأى أن ما وسمه بالمقطع القصير دعاه المتقدمون من النّحاة واللّغويّين بالحرف المتحرّك «من قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات».[18]

كما عرّج كذلك على الدّراسة العروضيّة عند العرب موازناً بينها وبين الدّراسة المقطعيّة، وغرضه من ذلك الكشف عن الوشائج التي تجمع بين المعالجتين، فنصّ على أنّ «كلّ حرف متحرّك أتبع بحرف ساكن، فإنّ العرب يسمونه السّبب الخفيف، وكلّ حرف متحرّك أتبع بحرف متحرّكٍ، فإنّهم يسمونه السّبب الثّقيل. والسّبب الثّقيل متى أتبع بحرف ساكن، سموه الوتد المجموع لاجتماع المتحركين فيه. والسّبب الخفيف متى أُتبع بحرف متحرّك سموه الوتد المفروق لافتراق المتحركين فيه بالسّاكن المتوسط. والسّبب الخفيف متى أتبع بحرف ساكن سمي الوتد المفرد لانفراد المتحرّك فيه. والسّبب الثّقيل متى أتبع بمتحرّك فلنسمّه نحن السّبب المتوالي لتوالي المتحرّكات الثّلاثة فيه».[19]

ثمّ خلص الفارابي من مقابلته الأسباب بالمقاطع إلى نتيجة، وهي أنّ المقطع الطّويل يتساوى والسّبب الخفيف فيما يعتريهما من تغيّرات في تيار الكلام، كما يتعادلان قوّة ونغماً. ويبدو هذا في قوله: «كلّ مقطع طويل، فإنّ قوّته قوّة السّبب الخفيف، فلذلك يعدّ في الأسباب الخفيفة، وكلّ ما لحق الأسباب الخفيفة لحق المقاطع. وكلّ سبب خفيف، فإنّه يقوم مقام نقرة تامّة تتبعها وقفة، وكذلك كلّ مقطع طويل».[20]

(16) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، للفارابي تحقيق كوتش ومارو، ط2، بيروت، 1971، ص: 49.

(17) الموسيقى الكبير، ص: 1072.

(18) نفسه، ص: 1075.

(19) نفسه، ص: 1075- 1078.

(20) الموسيقى الكبير، ص: 1078- 1079.

وانطلاقاً مما فات، يمكن التّسليم بأنّ الفارابي هو أوّل علماء العربيّة من استخدم المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدراسات الصّوتية الحديثة.[21] وقد ذكر من المقاطع الأنواع الرّئيسة التي يتشكّل منها النّسيج المقطعيّ في اللّغة العربيّة، وهي المقطع القصير الذي يتشكّل من صامت ومصوّت قصير، ويمكن أن نرمز إليه (ص م)،[22] والمقطع الطّويل الذي تألّف من اقتران صامت بمصوّت طويل، ونؤثر اختزاله بهذه الصورة: (ص م).[23] كما أورد الفارابي نوعاً ثالثاً غير أنّه لم يسمّه مقطعاً بل دعاه السّبب المفرد، وهو عبارة عن تتابع صامتين يتوسّطهما مصوّت قصير، ويمكن الرّمز إليه: (ص م ص).

وإذا عدنا إلى الإحصاءات التي أعدّها بعض الدارسين في حقل الصّوتيات العربيّة عن نسبة دوران كلّ مقطع من المقاطع المعروفة في الكلمات العربيّة كشفت لنا نتائج هذه الأبحاث أنّ المقاطع الثلاثة التي جاء بها الفارابي هي أكثر المقاطع تردّداً في النّسيج العربي، إذ بلغت نسبة جريانها تسعة وتسعين بالمئة (99٪).[24]

ويتطرّق الفارابي إلى دلالة المقطع، وهو يشرح كلام أرسطو في كتاب العبارة، لينقل له في هذا السّياق ما نصّه: «فأمّا المقطع الواحد من مقاطع الاسم فليس بدالّ لكنّه حينئذٍ صوت فقط»،[25] ثمّ يتصدى إلى بيان ما يهدف إليه أرسطو من هذا القول مقرّراً أنّه «يريد بالمقطع مجموعة حرف مصوّت وحرف غير مصوّت، فإنّه متى أخذ شيء منه جزءًا لاسم مفرد لم يكن دالاً على جزء المعنى الذي دلّ الاسم على جملته، لكنّه يكون حينئذٍ كحرف واحدٍ فلذلك جعله صوتاً فقط. وينبغي أن يُؤخذ هذا على أنّه جزء بالإضافة إلى اسم ما يشار إليه».[25]

(21) يبقى هذا الحكم في حدود ما توفّر لهذا العمل من مصادر، وقد تكشف الأيام مستقبلاً عن ذخائر من هذا التراث تغيير هذا الحكم.

(22) فضلت ههنا مصطلح (مصوّت) عن (صائت) من باب اختلاف الحرف الأوّل منه عن الصامت، وذلك إبعاداً لكلّ التباس بينهما في حالة الاختزال أو الرمز إليهما.

(23) الفتحة فوق الميم دليل على الإطالة أو الزيادة في الكميّة، لأنّ المصوت الطّويل في العربيّة قد يساوي ضعف المصوت القصير أو أضعافه. ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ص: 1/17- 18 ونتائج الفكر في النحو للسّهيلي، ص: 83- 84 ورسالة أسباب حدوث الحروف، ص: 85.

(24) ينظر: علم الأصوات لبرتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصّبور شاهين، مكتبة الشّباب، مصر، د.ت ص: 165 والعربية الفصحى، ص: 43- 44 وهندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 30- 31 والأصوات اللّغوية، إبراهيم أنيس، ص: 165.

(25) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.

لقد أماط الفارابي، هنا، عن رأي أرسطو الذي ذهب فيه إلى عدم دلالة المقطع، بوصفه وحدة مستقلة، عن بقيّة المقاطع على جزء من المعنى العامّ الذي تؤديه المقاطع مجتمعة في بناء ما. غير أنّ الفارابي صادف في بعض الأبنيّة العربيّة ما شذّ عن رأي أرسطو، فلاحظ «أنّ كثيراً من أجزاء الاسم ربّما كان اسماً مفرداً لم يُقصد به حيث أخذ جزءاً للاسم المفرد أن يكون جزءاً له، على أنّه قد كان اسماً دالاً، مثل قولنا: أَبْكَمْ، في العربيّة فإنّ قولنا: أَبْ، وقولنا: كَمْ، كلّ واحد منهما دالّ على انفراده، لا من حيث هو جزءٌ للاسم، ولكن يُقال في أمثال هذه إنّ أجزاءها دالّة بالعرض».(25)

ويدلّ اختيار الفارابي لكلمة أبكم دلالة قاطعة على إدراكه المقطع الصّوتي بمعناه الاصطلاحي الثابت في الدّرس الصّوتي الحديث، فهو بعد أن عرض رأي أرسطو تنبّه إلى ظاهرة مهمّة في اللّغة، وهي أنّ كثيراً من الأسماء يمكن أن يكون جزء منها دالاً، ولكن دلالته ليست جزءاً من دلالة الاسم كلّه، وإنّما هي دلالة عارضة بالتّقسيم المقطعيّ. وقد مثّل لذلك بكلمة عربيّة من مقطعين كلاهما دالّ بمفرده ولكنّهما بمجموعهما يدلاّن على غير ما يدلّ عليه كلّ منهما منفرداً، وهذا يعني أنّ الكلمة لم تركّب منهما بالنّظر إلى دلالة كلٍّ منهما، وإنّما جاءت دلالتهما عارضة في تلك التّجزئة، فالمقطع الأوّل: أَبْ مقطع متوسط مغلق بصامت، وهو كلمة دالّة عند الوقف، حين تقول: هذا أبٌ يا فتى، فإذا وقفت قلت: هذا أبْ، والمقطع الثّاني كَمْ، مقطع من النّوع السّابق، وهو اسم استفهام. والملاحظ، هنا، أنّ الفارابي قدّم الكلمة مجزّأة إلى مقطعين متوسّطين، وإن لم يصرّح بذلك.(26)

وممّا يمكن إدراجه عند الفارابي في هذا المنحى، أي دلالة المقطع بالعرض، حديثه عن موقف قوم قالوا بالعلاقة الطّبيعية بين الدّال والمدلول، فرأى أنّهم «يقولون إنّ كلّ لفظة دالة ينبغي أن تكون محاكية للمعنى المدلول عليه، ومعرّفة بطبعها لذات ذلك الشّيء، أو لعرض يكون علامة للمدلول عليه خاصّة، وتكون اللّفظة بطبعها محاكيّة، مثل قولنا: هُدْهُدْ لطّائر

(25) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 49.

(26) ينظر: أبحاث في أصوات العربية، حسام سعيد النعيمي، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربيّة)، ط1، 1998، بغداد العراق ص: 87.

الذي يحاكي هذه اللّفظة صوته الخاص به. ومثل العَقْعَقْ، ومثل خرير الماء، وربّما لم تكن اللّفظة بأسرها محاكيّة، ولكنّ بعض أجزائها مثل: زُنْبورْ وطُنْبورْ، فإنّ المقطع الأوّل من زنبور يحاكي زميمه إذا طار، وطنبور يحاكي الجزء الأوّل من هذه اللّفظة صوت الآلة، وربّما كان حرف واحد من حروفه محاكياً له أو لعرض من أعراضه».[27]

فالمناسبة بين الدّال والمدلول، أو حكاية اللّفظ للمعنى على حدّ تعبير الخليل بن أحمد، أو إمساس الألفاظ أشباه المعاني كما هو في استخدام ابن جنيّ، من القضايا اللّغويّة التي خاض فيها المتقدّمون من النّحاة واللّغويين منذ القرن الثّاني الهجريّ. فهذا الخليل يعرض للحكاية الصّوتية بين اللّفظ ومدلوله، فيقول: «ألاَ ترى أنّ الحاكي يحكي صلصلة اللّجام، فيقول: صلصل اللّجام، فيقال: صَلْ يخفّف، فإن شاء اكتفى بها مرّة، وإن شاء أعادها مرّتين أو أكثر من ذلك فقال: صَلْ صَلْ صَلْ»،[28] ثمّ ينهي حديثه بقوله: «وهما جميعاً صوت اللّجام».[29] وممّا ساقه الخليل في هذا الباب أيضاً قوله: «صرّ الجندب صريراً، وصرصر الأخطبّ صرصرةً، فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدّاً، وتوهّموا في صوت الأخطبّ ترجيعاً، ونحو ذلك كثير».[30]

وإذا كان الخليل قد تنبّه إلى اكتفاء العربيّة بجزء من اللّفظ، ممثّلاً في المقطع الأوّل: صَلْ من الصّلصلة وصَرْ من الصّرير، إلاّ أنّه لم يشر إلى أنّ هذا الجزء يشكّل مقطعاً، وهذا بخلاف الفارابي الذي صرّح بأنّ المقطع الأوّل من زنبور زن ـ وهو من النّوع المتوسّط المغلق بصامت واحدٍ ـ يحاكي صوت الزّنبور عند طيرانه، والمقطع الأوّل من طنبور طنْ ـ وهو من صنف المقطع السّابق ـ يحاكي صوت تلك الآلة عند الضّرب عليها.[31]

(27) شرح كتاب أرسطو طاليس في العبارة، ص: 50.

(28) مقدمة التّهذيب، الأزهري أبو منصور، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، ط1, دار البصائر دمشق، سوريا، 1985 ص: 61.

(29) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق إبراهيم السامرائي، ومهدي المخزومي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية 1980 ص: 56/1.

(30) العين، ص: 56/1-57.

(31) ينظر أبحاث في أصوات العربية، ص: 87.

وإذا تجاوزنا معالجة الفارابي للمقاطع، ثمّ طرقنا تناول غيره من الفلاسفة ـ الذين جاؤوا بعده ـ وجدناهم قد حازوا تركته مع إضافات جديدة عرفها تطوّر الدّرس التّشكيلي على يد هؤلاء الفلاسفة. فهذا ابن سينا يفصح عن معرفته المقطع بمعناه العلميّ المعهود في الدّرس الحديث أثناء تفصيله مستويات الحدث الكلاميّ التي يعدّها سبعة مبتدئاً إيّاها بالمقطع الذي قال فيه: «المقطع الممدود والمقصور كما علمت، يُؤلّف من الحروف الصّامتة ـ وهي التي لا تقبل المدّ البتّة مثل الطّاء والباء، والتي لها نصف صوت، وهي التي تقبل المدّ مثل السّين والرّاء ـ والمصوّتات الممدودة التي يسمّيها مدّات، والمقصورة وهي الحركات».[32]

والظّاهر من هذا النّص، أنّ ابن سينا كان على دراية بركني المقطع، أي الصّوت الصّامت والمصوّت بفرعيه، كما ألـمّ بالنّوعين الرّئيسين من المقاطع العربيّة وهما الممدود، أي الطّويل، والمقصور، أي القصير.

أمّا ابن رشد فقد توسّع في معالجة المقطع مستهلاً حديثه بأنّ الدّاعي إلى التّقسيم المقطعيّ مردّه إلى كون المتكلّم لا يستطيع الأداء المستمرّ، فيتحيّل على ذلك بأن يتوقّف عن هذا الأداء بين برهة وأخرى توقّفاً لا يكاد يحسّ به.[33] ويضيف ابن رشد أنّ الفصول الزّمنيّة بين أجزاء اللّفظ ـ أي المقاطع ـ لها أهميّة بالغة في إدراك المعاني، لأنّ هذه الألفاظ «إذا وردت مشافعة في الذهـن، لـم يتمكّن الذّهن من فهم واحدٍ منها حتى يرد عليه آخر».[34] وهذا في نظره شبيه بما «يعرض لمن يحبّ أن يتناول شيئاً من أشياء سريعة الحركة، فإنّه لا يتمكّن منها».[34]

ويستخدم ابن رشد المقطع بدلالته العلميّة كما يعرفها الدّرس الصّوتي الحديث، فهو عنـده حصيـلة ائتلاف يـحدث بين «الحرف المصوّت وغير المصوّت»،[35] ويجزّئه بناءً على

(32) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، د/ عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1981ص: 261-262 ، نقلاً عن كتاب الشفاء، الفنّ التاسع (الشعر) لابن سينا، ص: 65.

(33) ينظر: تلخيص الخطابة، ابن رشد، تحقيق عبد الرّحمان بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، بيروت لبنان، ص: 284 – 285 وفي الأصوات اللّغوية دراسة في أصوات المدّ العربية، ص: 47.

(34) تلخيص الخطابة، ص: 284.

(35) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 262 نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، ص: 1016/2.

الزّمن المستغرق في نطقه إلى مقطع ممدود، وهو ما اقترن فيه صوت صامت بمصوّت طويل، وآخر مقصور، ويتشكّل من اجتماع صامت يتبعه مصوّت قصير. ويبدو هذا التّقسيم لديه في حديثه عن مواطن النّبر في العربيّة وكيفيّة حدوثه، فيقول: «العرب يستعملون النّبرات بالنّغم عند المقاطع الممدودة، كانت في أوساط الأقاويل أو في أواخرها. أمّا المقاطع المقصورة فلا يستعملون فيها النّبرات والنّغم إذا كانت في أوساط الأقاويل. وأمّا إذا كانت في أواخر الأقاويل، فإنّهم يجعلون المقطع المقصور ممدوداً، فإذا كانت فتحة أردفوها بألفٍ، وإن كانت ضمّة أردفوها بواو، وإذا كانت كسرة أردفوها بياءٍ ... وقد يمدّون المقاطع المقصورة في أوساط الأقاويل، إذا كان بعض الفصول الكبار ينتهي إلى مقاطع مقصورة في أقاويل جُعلت فصولها الكبار تنتهي إلى مقاطع ممدودة، مثل قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا﴾.[36] وبالجملة إنّما يمدّون المقطع المقصور عند الوقف».[37]

والظّاهر من هذا النّص أنّ ابن رشد مدرك للمقطع بقسميه إدراكاً علمياً واعياً كما تقرّه معطيات الدّرس الحديث. ولم يكتف ـ هذا الدّارس البارع ـ بالمقطع مصطلحاً وحيداً لضبط المفهوم المعروف، بل استخدم إلى جانب ذلك مصطلح السُّلابي syllabe* الذي نقله من اليونانية إلى العربيّة منتهجاً سبيل التّعريب ليزاوج بينهما من حيث الاستعمال عند تناوله للظّاهرة. فقد نصّ، وهو يتحدّث عن مسألة هويّة المقطع وعلاقته بأجزائه، على أنّه كلٌّ لا يتجزّأ من حيث هو وحدة كميّة متناسقة. ويستند ابن رشد في توضيح هذه الصّفة الخاصّة للمقطع أو السُّلابي إلى المقابلة الحسيّة بين الشّبيه ونظيره ليأخذ من اللّحم الذي هو على صعيد الأستقسات الكليّة متكوّن من الأرض والماء والنّار مثالاً لذلك، فيقارن بينه وبين المقطع أو السُّلابي من حيث «أنّ هذه إذا انحلّت وفسدت ليس ينحلّ المقطع إلى مقاطع، واللّحم إلى لحوم، كما تنحلّ الأشياء المجموعة إلى تلك التي اجتمعت منها، أعني لا يحدث فيها عن الاجتماع شيء زائد ... فالحروف هي التي نسبتها إلى **السُّلابي** نسبة النّار والأرض

(36) الآية 10 من الأحزاب.

(37) تلخيص الخطابة، ص: 286- 287.

* المنقول من الأصل اللاّتيني syllaba الذي يعود إلى اللّفظ اليوناني sullabé، وهي الصيغة التي قام ابن رشد بتعريبها. ينظر: التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 262 ومبادئ اللّسانيات، أحمـد قدور، ص: 116.

إلى اللّحم ... **فالسُّلابي** شيء آخر، وليس هو الحروف، أي الحرف المصوّت والذي لا صوت له، بل شيء آخر أيضاً».(38)

ويضيف ابن رشد أنّ المقطع يتميّز بهويّة متفرّدة تتعدّى ائتلاف الأجزاء المشكّلة له فهو من هذه النّاحية شبيه بالكائن الحيّ الذي «ليست هويّته مجرّد حصيلة أجزائه، وإنّما هو في حقيقة أمره حاصل مجموع العناصر المركّبة له مع شيء آخر. فالمقطع لا ينتج عن مجرّد ضمّ عناصر متجانسة كالكُدْس* من الحبوب، وإنّما اجتماع عناصر تنصهر لتكوّن منها شيئاً جديداً يخالفها جوهرياً».(39) ويتجلى هذا المفهوم عنده في قوله: «إذا تقرّر أنّ هنا أموراً مركّبة لم يجتمع منها شيءٌ واحدٌ بالفعل كالمركّبة من الأشياء التي لا يكون منها واحدٌ إلاّ بالتّماس مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة، بل يكون المجتمع فيها بحيث يحدث عنه شيء زائدٌ غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها، مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت، فإنّ المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولّد منها، بل هو شيء زائدٌ على الحروف».(40)

ومن المواطن التي أبدى فيها ابن رشد اهتماماً بالغاً بحقيقة المقطع وحدوده نورد حديثه الذي خصّ به تعريف الحدّ من الوجهة المنطقيّة. فقد رأى أنّ هناك أشياء أجزاء حدّها ليست حدوداً لأجزائها، وهناك أشياء بعض حدودها حدود لأجزائها، كالدّائرة ونصف الدّائرة، وهناك أشياء أجزاء حدّها حدود لأجزائها كالمقطع.(40) قال ابن رشد: «إنّا نجد بعض الأشياء حدّ أجزائها غير داخل في حدودها مثل حدود أجزاء الدّائرة، فإنّها ليست منحصرة في حدّ الدّائرة، وذلك أنّ ثلث الدّائرة وربع الدّائرة ليس هو داخلاً في حدّ الدّائرة، ولا حدّ الدّائرة منحلاً إلى حدودها، بل الدّائرة مأخوذة في حدّ الجزء. وأمّا حدود المقاطع ففيها كلمة* الحروف التي تركّب منها المقاطع، وذلك أنّ الحروف منها مصوّتٌ وغير مصوّت، والمصوّت

(38) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 263 نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، ص: 1017/2.

* الكُدْسُ: أنواع الحبّ المحصود، ينظر: القاموس المحيط، ص: 780/2.

(39) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 263.

(40) التّفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 263 ، نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، لابن رشد، ص: 1016/2 .

* لفظة الكلمة في استعمال المناطقة تعني حدّ الشّيء، فيكون المقصود أنّ في حدّ المقطع حدّ جزئه وهو الحرف. ينظر التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ص: 264.

منه ممدود ومنه مقصورٌ، والمقطع الذي يأتلف من حرفين: مصوّت وغير مصوّت، فإن كان المقطع مقصوراً قيل في حدّه إنّه الذي يأتلف من حرفين مصوّت وغير مصوّت، فكان منحصراً في حدّه حدّ الحرف المصوّت وغير المصوّت، وكذلك المقطع الممدود ينحصر في حدّه حدّ الحرف الغير مصوّت والمصوّت الممدود، وليس ينحصر في حدّ الدّائرة حدّ نصفها ولا حدّ ربعها، وذلك معروف بنفسه».(41)

لقد اتّضح ممّا فات أنّ الدّرس الصّوتي عند العرب قد عرف المقطع بمعناه الاصطلاحي المعهود في الدّرس اللّساني الحديث ابتداءً من القرن الثالث، كما اهتدى رواده إلى جلّ المقاطع الأساسيّة التي يقوم عليها النّسيج المقطعيّ في اللّغة العربيّة. وبهذا يردّ زعم أولئك الدّارسين المحدثين من- عرب ومستشرقين- الذين ذهبوا إلى إنكار أيّ دراسة من هذا النّوع في التّراث العربي على اختلاف حقوله المعرفية. فإذا عدنا إلى أعمالهم وجدنا بعضهم يصرّح في مستهلّ دراسته للمقطع بخلوّ الدّرس الصّوتي القديم من أيّ إشارة إلى المقطع بمعناه الاصطلاحيّ. أمّا بعضه الآخر، فقد تناول الظّاهرة مفصّلاً جزئياتها كما هي في الدّرس الصّوتي الحديث دون أن يخصّص في هذه المعالجة حيّزاً لجهود علماء العربيّة.(42) وقد عبّر الدكتور عبد السّلام المسدّي عن موقف الطّائفتين فقال: «من الغريب أنّه اطّرد لدى الدّارسين عموماً أنّ العرب لم يعرفوا المقطع بمفهوم SYLLABE، وهو حكم كاد يصبح مقرّراً لدى كلّ الناظرين في علم الأصوات كما عرفه العرب وبلوروه».(43) وإذا عدنا إلى دراساتهم في قسمها المتعلّق ببحث المقطع لم نكد نعثر على إجماع أو شبه اتّفاقٍ بينهم في تعريف

(41) التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص: 263- 264, نقلاً عن تفسير ما بعد الطّبيعة، ص: 2/891-892.

(42) ينظر التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطّيّب البكوش، نشر وتوزيع مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2, 1987 ص: 77 والأصوات اللّغوية ، د/ عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1, 1998 ص: 212 وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 49-50 وفقه اللغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة د/ رمضان عبد التواب، الرياض، 1977, ص: 43-45 والعربيّة الفصحى، ص: 42-49 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 198-204 واللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب، د.ت ص: 66-70 ومناهج البحث في اللغة، ص: 170-178 وعلم الأصوات لبرتيل مالمبرج، ص: 165-167 ودروس في علم أصوات العربية، ص: 191-194.

(43) التّفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص: 261.

المقطع، فهو عند البعض «في أبسط صورة تتابع فونيمي في لغة ما»،[44] ويراه البعض الآخر على أنّه «تأليف أصواتي بسيط تتكوّن منه ـ واحداً أو أكثر ـ كلمات اللّغة، متفق مع إيقاع التّنفس الطّبيعي، ومع نظام اللّغة في صوغ مفرداتها»،[45] وهو عند غير هؤلاء وأولئك «أصغر وحدة صوتيّة يمكن أن تنفصل في تركيب الكلمة».[46]

فإذا نظرنا إلى هذه التّعريفات وغيرها أمكننا حصرها في اتّجاهين اثنين هما الاتّجاه الصّوتي والاتّجاه الوظيفي. فالأوّل استقرّ لدى أتباعه أنّ الأصوات تميل في تجمّعها تبعاً لما تتميّز به من جهر أو وضوح سمعي، وأنّ هذا الجانب يلعب دوراً حاسماً في تكوين البنى المقطعيّة. ويرى أحد رواد هذا الاتجاه أنّ الوحدات الصّوتية ترتبط في تجمّعها بالوحدة الأندى في السّمع وأصفاها*.[47] وبناءً على هذه المعطيات، فالمقطع في منظور هؤلاء «تتابع من

(44) الأصوات اللّغويّة، عبد القادر عبد الجليل، ص: 215.

(45) علم الأصوات، برتيل مالمبرج، ص: 164.

(46) المدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب، ص: 103 وعلم اللغة بين القديم والحديث، ص: 112.

* أعني ههنا أوتو جسبرسن OTTO JESPERSEN (ت 1943) الذي رتّب الأصوات ـ من حيث قوّة الرّنين وضعفه ـ في ثماني درجات استهلّها بالأصوات ذات الرّنين الضّعيف، ثمّ بالتي تليها وضوحاً ليختمها بأقواها رنيناً وأوضحها سماعًا، فهو يقدّمها في نسق تصاعديّ يتوالى كالآتي:

1- الأصوات المهموسة:

أ- الشّديدة نحو (k, p, t)

ب- الرّخوة نحو (S,F)

2 الأصوات المجهورة:

أ- الشّديدة نحو .(G,D,B)

ب- الرخوة نحو .(Z, V)

ج- المائعة (الأنفية والجانبية) نحو .(L, N, M)

د- التكرارية نحو .(R)

هـ- الصوائت المغلقة نحو .(Y, U, I)

و- الصوائت نصف المغلقة نحو .(□, ɛ o, e,)

ي- الصوائت المفتوحة نحو .(a)

ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 157 والمدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، ص: 44-45 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 244.

(47) علم الأصوات، لمالمبرج، ص: 157.

الأصوات في تيار الكلام، له حدّ أعلى أو قمّة إسماعٍ تقع بين حدّين أدنيين من الإسماع».[48]

ونشير هنا إلى أنّ دوسوسير قد سبق أوتو جسبرسن في صياغة تعريف للمقطع يقوم على درجة الانفتاح في الأصوات. فقد كان يرى «أنّ الصّوامت تتجمّع حول الحركات تبعاً لدرجة الانفتاح، فالحدّ المقطعيّ يوجد حيث يكون الانتقال من صوت أكثر انغلاقاً إلى صوتٍ أكثر انفتاحاً».[49]

ويمثّل أتباع هذا الاتجاه للمقطع، كما هو في تصوّرهم، بالشّكل الآتي:

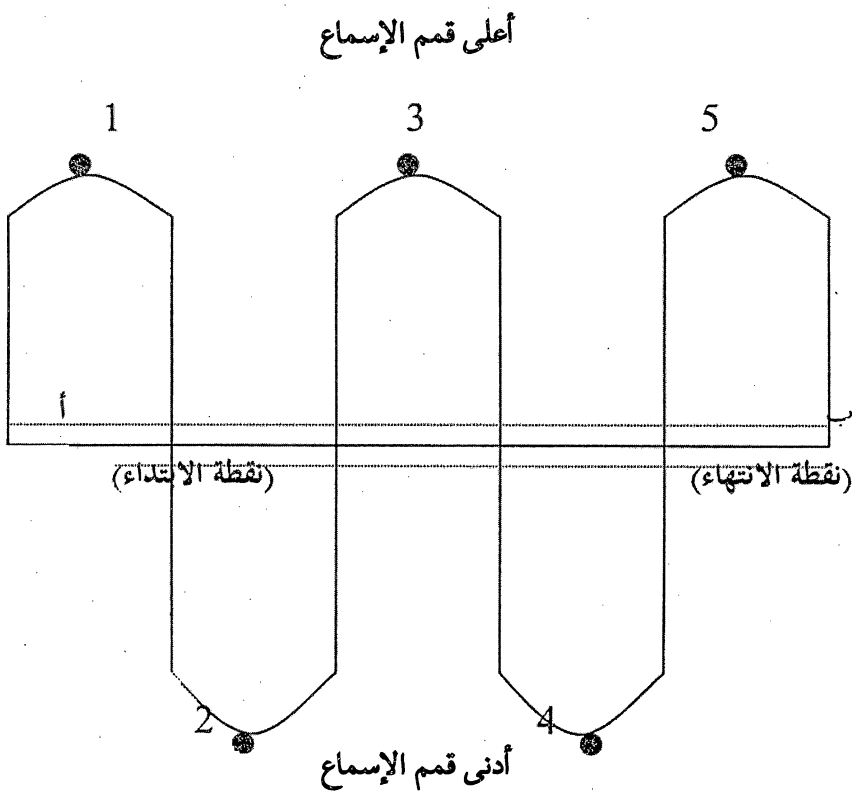

(48) هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 47.

(49) محاضرات في الألسنية العامة، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوسف غازي، ومجيد النّصر، دار النعمان للثّقافة، جونيه، لبنان، د. ت، د.ط ص: 77-78 وعلم الأصوات لمالمبرج، ص: 159.

فالخطّ (أ–ب) يمثّل الوسط الذي ينتقل بوساطته الكلام، وترمز الأرقام (5,3,1) إلى أعلى قمم الإسماع، و (6,4,2) إلى أدناها.[50] ونضيف هنا إلى أنّ تعريف المقطع عند كلّ من الفارابي وابن سينا وابن رشد يمكن إدراجه ضمن هذا الاتجاه، لأنّه يقوم على الأساس الصّوتي.

أمّا الاتجاه الثّاني، أي الوظيفيّ، فيرى مريدوه أنّ المقطع أصغر كتلة في تركيب المفردة،[51] كما أنّه «وحدة ذات صفات وخصائص متميّزة في كلّ لغة».[52] ويضيف أصحاب هذا الاتجاه أنّ المقطع هو المجال الرّحب الذي تظهر فيه حركة الفونيم (الوحدة الصّوتيّة)، إذ لا حياة لها إلاّ في داخل المقطع، لأنّ هذه الوحدات (الفونيمات) لا تنطق منفصلة، وإنّما على شكل تجمّعات أو عناقيد صوتيّة، فصفاتها وخصائصها وكيفيّة انتظامها في مقاطع تعتمد طبيعة المقطع وتشكيلاته.[53]

ويسجّل الصوتيون أنّ أفضل تعريف أحاط بالمقطع كما هو في تصوّر هذا الاتجاه، هو ذاك الذي قال به دوسوسير، حين نصّ على أنّ المقطع هو تلك «الوحدة الأساسيّة التي يظهر بداخلها نشاط الفونيم الوظيفي».[54]

وهناك اتجاه ثالث يمكن نعته بالاتجاه الفسيولوجي، لأنّه يربط المقطع بما يجري في آلة التّصويت أثناء إنتاجه. فقد لاحظ أصحابه أنّه عند إحداث المقطع يقع شدّ متزايد في عضلات جهاز التّصويت، ثمّ يأخذ في التّناقص تدريجياً.[55] وقد أيّد هذه النتائج الباحثون في علم الأصوات الفيزيائي الذين اهتدوا عند قياسهم نشاط عضلات التّنفس إلى وجود علاقة بين المقاطع، وتشنّج العضلات التّنفسيّة.

---

(50) ينظر: هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 54 والمدخل إلى علم الأصوات دراسة مقارنة، صلاح الدين صلاح حسنين، ط1، 1981 دار الاتّحاد العربي للطّباعة، مصر ص: 45 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 241.

(51) البنية اللغوية لبردة البوصيري، رابح بوحوش، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993 ص: 40.

(52) هندسة المقاطع الصّوتية، ص: 48.

(53) ينظر الأصوات اللغوية عبد القادر عبد الجليل، ص: 214 ودراسة الصوت اللغوي، ص: 238.

(54) محاضرات في الألسنية العامة، ص: 57 وهندسة المقاطع الصّوتية، ص: 48.

(55) ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 161.

كما لاحظ هؤلاء الدّارسون عند مقابلة منحنيات التّنوعات العضليّة بمنحنى التّوتر المسموع ارتباط الثّاني بالأوّل تزايداً وتناقصاً، بمعنى أنّه إذا كان شدّ عضلات الحنجرة والفم قويًّا،فإنّ هذه القوّة تتجلى فيزيائياً في تزايد تواتر الأصوات المنتجة. وعليه، فالتّوتر المسموع يتصاعد مع إحكام شدّ عضلات آلة التّصويت.(56)

وخلص عالم الأصوات الأمريكي ستيتسون Stétson، حين قاس ضغط الشّفتين واللّسان وضغط الهواء في الفم، إلى أنّ هذا الضّغط يتصاعد في بداية إنتاج المقطع، ثمّ يميل إلى الفتور والتناقص عند نهاية العمليّة.(57) ويمثّل أصحاب هذا الاتجاه المقطع بالشّكل الآتي:

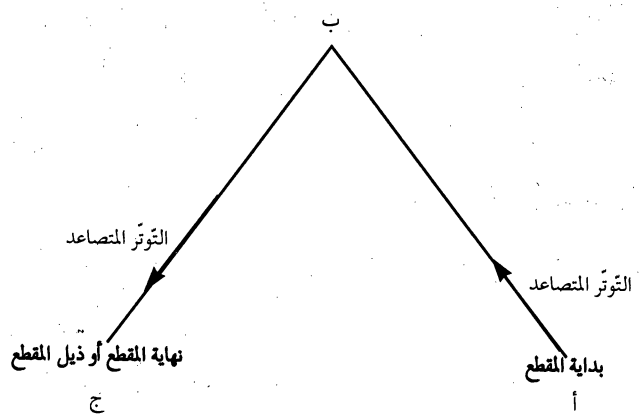

يمثّل الخطّ (أ-ب) التّوتر المتزايد للمقطع، ويمثل الخطّ (ب-ج) التّوتّر المتناقص أو ذيل المقطع، وتمثّل نقطة (ب) الذّروة أو أعلى قمّة الإسماع.

وتتباين اللّغات في استخدام الأصوات المقطعيّة، أعني تلك التي تقع قمّة المقطع ونواته. فمن اللّغات ما يقتصر على المصوّتات بفرعيها القصير والطّويل دون سواها، ومنها ما يشرك في هذه العمليّة أشباه المصوّتات أي الأصوات المائعة (ر ل م ن).(58)

والعربيّة من الصّنف الأوّل الذي يكتفي بالمصوّتات، طويلة كانت أو قصيرة، قمماً لبناها

(56) ينظر علم الأصوات، مالمبرج، ص: 162.

(57) علم الأصوات، مالمبرج، ص: 162 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 216-217.

(58) ينظر علم الأصوات لمالمبرج، ص: 156.

المقطعيّة. أمّا الأطراف أو الهوامش، فهي موضع تناوبٍ بين جميع الصّوامت. ولعلّ من أبرز الخصائص البنيويّة للمقطع العربيّ دخول المصوّت في تشكيله.(59)

أمّا أشكال المقاطع، فتتباين تبعاً لتباين اللّغات في أنظمتها الصّوتيّة وطرق تشكيلها لوحداتها اللّغوية. وقد عدّ الصوتيون منها عشرة أشكالٍ ترجع إليها مختلف اللّغات في أنسجتها المقطعيّة.(60)

وقد عرفت العربيّة منها خمسة أنواع يمكن تصنيفها، بالنّظر إلى المصوّت أو الصّامت من حيث هما نهاية، إلى مقطع مفتوح وآخر مغلقٍ. فالأوّل ما كانت نهايته مصوّتاً طويلاً أو قصيراً نحو (ما، ذو، لا، و، مَ، مُ، مِ). أمّا الثّاني فهو المنتهي بصامت واحدٍ ويسمى أحادي الإغلاق مثل (مَنْ، قُلْ، بابْ، عودْ). وقد يختم هذا النّوع بصامتين، فينعت بثنائي أو مضاعف الإغلاق نحو (عَبْدْ، قِرْدْ، بحْرْ، ثُكْلْ).(61) كما يمكن تجزئة المقطع بالنّظر إلى المدى الزّمني الذي يستغرقه النّطق به إلى ثلاثة أشكال مقطعيّة هي:

1/ قصير: وهو ما تألّف من صامت ومصوّت قصير نحو (وَ، بَ).

2/ متوسّط: وهو ما تشكّل من صامت ومصوّت طويل نحو (يا، فو، ذي) أو من صامت ومصوّت قصير يعقبه صامت مثل (عَنْ، مِنْ، قُمْ).

3/ طويل: وهو ما اقترن فيه صامتان بمصوّت طويل في مثل (بابْ، كيسْ، عودْ)، أو ما امتزج فيه ثلاثة صوامت بمصوّت قصير نحو (بدْرْ، قُرْبْ، عَبْدْ).(62)

وعليه، فالأشكال المقطعيّة الخمسة في العربيّة بأصنافها وأوصافها ورموزها هي كالآتي:

أ/ المقطع القصير المفتوح: ويتشكّل نسقه من صامت ومصوّت قصير، ورمزه (ص م)*.

---

(59) ينظر دراسات في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت لبنان، ط4, د.ت ص: 198.

(60) ينظر دراسة الصّوت اللغوي، ص: 255 ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدور، ص: 110-111.

(61) ينظر علم الأصوات، مالمبرج، ص: 166 ودراسات في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، ص: 200 وهندسة المقاطع الصّوتيّة، ص: 57-58 ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدور، ص: 111 وأسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة د/ أحمد مختار عمر، ط3, عالم الكتب، القاهرة، 1987, ص: 96.

(62) ينظر: العربيّة الفصحى، ص: 44 والأصوات اللغويّة عبد القادر عبد الجليل، ص: 220-221 ودراسات في فقه اللغة، ص: 200 وعلم الأصوات مالمبرج، ص: 166.

* على أساس أنّ الصاد (ص) اختصار لصامت و الميم (م) اختزال لمصوّت.

ب/ المقطع المتوسّط المفتوح: وهو ما توالى فيه صامت ومصوّت طويل، ورمزه **(ص م)**.

ج/ المقطع المتوسّط المغلق: وهو ما تتابع فيه صامتان يتوسّطهما مصوّت قصير، ورمزه **(ص م ص)**.

د/ المقطع الطويل المغلق بصامت (أحادي الإغلاق): ويتشكّل من صامت فمصوّت طويل فصامت، ورمزه **(ص م ص)**.

هـ/ المقطع الطّويل المغلق بصامتين، أي (ثنائي الإغلاق): ويتكوّن من صوت صامت ومصوّت قصير يعقبه صوتان صامتان، ورمزه: (ص م ص ص).[63]

والملاحظ في الصّياغة العربيّة شيوع الأنواع الثّلاثة الأولى، إذ الكثرة الكثيرة من الكلام العربيّ يتألّف منها، في حين يقلّ تردّد الشّكل الرّابع في حشو الكلمة، ومن صور مجيئه كذلك وروده في بعض الكلمات ذات الاستخدام النّادر نسبياً نحو: ﴿الضَّالّينْ﴾،[64] ﴿والصّافّاتْ﴾،[65] ﴿والحاقّةْ﴾،[66] ﴿ومدْهامّتان﴾،[67] وبذلك تكون أنسب المواقع به هي نهايات الكلمات. أمّا الوجه الخامس، فلا يظهر إلاّ في نهاية الكلمات وفي حالة الوقف عليها بالسّكون.[68] ويشير بعض الدّارسين إلى شكل سادس من الأشكال المقطعيّة في العربيّة، وهو نادر الحدوث، ويتألّف من صامت ومصوّت طويل يتبعه صامتان، ورمزه **(ص م ص ص)** نحو (شاقّ، ضالّ، يشادّ). ولقلّة تردّده في الكلمة العربيّة أغفله الكثير من الباحثين، فلم يذكروه في نظام المقاطع العربيّة.[69]

هذا وقد أسفرت الدّراسات التي تناولت المقطع العربيّ على طائفة من القواعد البنيويّة التي يمكن إجمالها فيما يأتي:

(63) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربية، ص: 40 والبنية اللغوية لبردة البوصيري، ص: 41 ودراسات في فقه اللغة، ص: 201 والأصوات اللغوية لعبد القادر عبد الجليل، ص: 219-221.

(64) الآية 7 من الفاتحة.

(65) الآية 1 من الصّافات.

(66) الآية 1 من الحاقة.

(67) الآية 64 من الرّحمان.

(68) علم الأصوات لمالمبرج، ص: 166, والعربيّة الفصحى، ص: 44, ودراسات في فقه اللّغة، ص: 201.

(69) ينظر علم الأصوات مالمبرج، ص: 201 وعلم اللغة بين القديم والحديث، ص: 114.

1/ المقطع العربي لا يبدأ إلاّ بصامت، وأنّ ما زعمه الدكتور تمّام حسان مردود، فهو يعتقد بوجود مقطع يتكوّن من مصوّت قصير يتبعه صامت على هذا النّسق (م ص). وهو في نظره مقطع تشكيلي أملاه التّقعيد وغير أصواتي، «لأنّ الأصوات لا تعترف بأن تبدأ المجموعة الكلاميّة بحركة، ولذلك تعمد إلى همزة تنشئها قبل هذه الحركة، وتتّخذها سلّماً للنّطق بها، ثمّ تعتبر هذه الهمزة من بنية المقطع، فإذا كان هذا المقطع التّشكيلي في وسط الكلام فإنّ دراسة الأصوات لا تعترف به، لأنّها تتّخذ من الصّحيح قبله ممرّاً له، كما اتّخذت همزة الوصل في بداية الكلام ... وهذا المقطع إن صحّ أن يقع في أوّل الكلام، فإنّه لا يصحّ أن يقع في وسط الكلمة، أي أنّه يلزم موقعه في بداية الكلمة التي هو فيها».(70)

وكما تأبى العربيّة البدء بمصوّت، فهي كذلك ترفض أن يتوالى في بداية المقطع صامتان على هذا الشّكل (ص ص م) على نحو ما يجري في بعض اللّغات الأخرى كالفرنسيّة والإنجليزيّة.(71) أمّا وسط الكلمة، فيحتمل تتابع صامتين، وهو أقصى ما يقبله النّسيج المقطعيّ في العربيّة، نحو الكاف والتاء في يكْتب والرّاء والجيم في يرْجع.(72)

2/ لا يقبل النّظام المقطعيّ في العربيّة عند بناء الكلمة المجرّدة، اسماً كانت أو فعلاً، أكثر من أربعة مقاطع إلاّ فيما ندر، وأنّ أكثر ما تحتمله مع كلّ الزّوائد واللّواحق هو سبعة مقاطع نحو فَسيكْفيكَهُمو. كما أنّ أقصى ما تنزل إليه الكلمة العربيّة في بنائها مقطعٌ واحدٌ، على نحو ما يشيع في بناء بعض الأدوات من مثل: واو العطف، وفي، وعن، وما، وذو، وغيرها، إلاّ أنّ الثّابت والسّائد في المباني العربيّة أن تتشكّل من مقطعين فصاعداً.(73)

3/ من الأنسجة التي لا يتّسع لها التّركيب المقطعيّ في العربيّة كلمة تجاوزت في بنائها سبعة مقاطع.(74)

(70) مناهج البحث في اللغة، ص: 177.

(71) علم الأصوات مالمبرج، ص: 167 وأسس علم اللغة، ص: 97.

(72) علم اللّغة بين القديم والحديث، ص: 144 والمنهج الصّوتي للبنية العربيّة، ص: 41 والعربيّة الفصحى، ص: 43.

(73) ينظر علم اللّغة بين القديم والحديث، د/ عاطف مذكور، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1987 ص: 115 والمنهج الصّوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص: 41-42 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 202-203 والعربيّة الفصحى، ص: 43-45.

(74) دراسات في فقه اللّغة، محمد الأنطاكي، ص: 203 وعلم اللّغة العام، الدكتور توفيق محمد شاهين، ص: 110 ومبادئ اللّسانيات، أحمد قدّور، ص: 114.

4/ من الأنساق المقطعيّة المرفوضة في العربيّة كلمة تضمّنت في صدرها أو حشوها مقطعاً من النّوع الخامس **(ص م ص ص)**.

5/ يأبى النّظام المقطعيّ في العربيّة كلّ كلمة مجرّدة تتتابع فيها أربعة مقاطع من النّوع الأوّل. أمّا إذا لحق بها شيء من الضّمائر، فإنّ العربيّة قد تستسيغ ذلك إلاّ أنّه قليلٌ غير محبّب مثل: بقرتك، شجرتك.(75)

6/ من الأنسجة غير المقبولة في الصّياغة العربيّة بناءٌ خلا من الزّوائد واللّواحق، وقد توالت فيه ثلاثة مقاطع من النّوع الثّاني **(ص م)**. فإذا تحقّق هذا النّسق في كلمة ما، فاحكم أنّها مبتدعة وليست عربيّةً. وقد مثّل لذلك الأستاذ محمد الأنطاكي ـ رحمه الله ـ بكلمتي قاديشا وعامودا. أمّا إذا وُصلت الكلمة بشيء من الزّوائد واللّواحق، فإنّ العربيّة تستسيغ تكرار هذا النّسق ثلاثة مرّات نحو: قالوها وباعوها، وما كان على منوالهما.(76)

7/ كلّ بناء تصادف فيه مقطعان، أوّلهما من الشّكل الثّاني **(ص م)** وثانيهما من الخامس **(ص م ص ص)**، فاحكم بعجمته، لأنّ العربيّة لا تعرف في نظامها المقطعيّ نسقاً بهذا التّتابع. وقد مثّل أحد الدارسين لذلك بكلمة جومرت التي تشيع في اللّهجة الحلبيّة، ومعناها الإنسان الكيّس الذي يحسن التّدبير.(77)

8/ ومن الأنسجة غير المقبولة اجتماع ثلاثة مقاطع، الأوّل منها من النّوع الثّالث (ص م ص) والثّاني والثّالث من النّوع الثّاني (ص م)، لأنّ العربيّة لم تعرف في نظامها المقطعيّ نسيجاً من هذا النّمط نحو لفظة سرغايا وهي علمٌ على قرية في سوريا. غير أنّه يلتئم هذا النّسيج في بعض الأبنية العربيّة، ويكون مقبولاً مستساغاً في حالة الوقف على المنوّن المفتوح

(75) علم الأصوات مالمبرج، ص: 167 ودراسات في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص: 203 والأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 167.

(76) دراسات في فقه اللغة، ص: 203 وعلم اللّغة العام، د/ توفيق محمد شاهين، الناشر مكتبة وهبة، القاهرة مصر، ط1, 1980 ص: 110.

(77) دراسات في فقه اللغة، ص: 203 والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، ط3, د.ت، ص: 51.

نحو (قنطاراً وقمصاناً ومئزراً).[78] وينعدم في متن العربيّة بناء تلاحقت فيه ثلاثة مقاطع، الأوّل منها من النّوع الثّاني **(ص م)** والثّاني والثّالث من النّوع الثّالث (ص م ص)، على نحو ما يجتمع في الكلمة الفارسيّة شابندر التي تعني نقيب التّجار.[79]

والواقع، أنّ ما سقناه من الأنساق المقطعيّة التي لا تتلاءم والنّظام المقطعي في العربيّة ليس هو كلّ ما يمكن الإتيان به في هذا المجال، بل هناك أنسجة أخرى كثيرة يمتنع إيرادها في العربيّة، إذ لا يمكن الإحاطة بكلّ ما تقبله العربيّة وما لا تقبله من الأنسجة إلاّ بحث متخصص يتناول المسألة وحدها دون سواها.

نخلص من كل ما تقدم، إلى أن الدراسة المقطعية في تراثنا الصوتي بدأت مع النحاة واللّغويين إشارات متناثرة في مصادر اللغة و النحو، ثمّ عرفت معالجة علمية جادّة تقترب إلى حدّ كبير مما وقر في الدرس الصوتي الحديث مادة ومصطلحاً على يد الفلاسفة.

(78) المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرفها، ص: 51 وعلم اللّغة العام، دكتور توفيق محمد شاهين، ص: 110.

(79) دراسات في فقه اللّغة، محمّد الأنطاكي، دار الشّرق العربي، بيروت لبنان، ط4, د.ت ص: 203 وعلم اللّغة العام، دكتور توفيق محمد شاهين، ص: 110 والمنهج الصّوتي للبنية العربية، ص: 42.

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية، الجزائر
2005
Printed in Algeria

المجمع الجزائري للغة العربية